مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١

الأوضاع العامة في مينامار (بورما سابقاَ) (١٩٩٥-٢٠١٥)
دراسة تاريخية

م.م فاتن مهدي خيري
مديرية تربية بابل

أ.د. ماجد محي ال غزاي الفتلاوي
جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني Email : y3617604@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الأوضاع ، العامة ، مينامار، بورما ، دراسة ، تاريخية .

كيفية اقتباس البحث

خيري ، فاتن مهدي ، ماجد محي ال غزاي الفتلاوي ، الأوضاع العامة في مينامار (بورما سابقاَ) (١٩٩٥-٢٠١٥) دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

General conditions in Myanmar (formerly Burma) historical study (1995_2015)

Faten Mahdi Khairy
Babylon Education Directorate

Prof. Dr Majid Mohi Al Ghazai
University of Babylon / College of Education for Humanities

Keywords : general conditions, Myanmar, Burma, study ,historical

How To Cite This Article
Khairy, Faten Mahdi , Majid Mohi Al Ghazai , General conditions in Myanmar (formerly Burma)historical study (1995_2015),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The research deals with the most important political and economic developments in the Union of Myanmar (formerly Burma). This period witnessed many radical changes and political and social transformations extending from 1995 to 2015. During this period, Myanmar witnessed important transformations that include the transition from the military regime to democracy, and changes in Economic policies and developments in international relations. The period began with the rule of General Suen Wee, who ruled the country from 1992 until 2011. In 2008, constitutional elections were held and saw Cho Thein Sein assume the position of head of state, but actual power was still in the hands of the army. In 2008, constitutional elections were held and Cho Thein Sein assumed the position of head of state. 2011 Thein Sein assumed the presidency of the government and Myanmar began to transition towards democracy. In 2016, the National League for Democracy party won. This period also witnessed economic and social challenges, including ethnic tensions and human rights violations.

الخلاصة:

يتناول البحث اهم التطورات السياسية والاقتصادية في اتحاد ميانمار(بورما سابقا)، اذ شهدت هذه المدة العديد من التغيرات الجذرية والتحولات السياسية والاجتماعية الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٥، خلال هذه المدة شهدت ميانمار تحولات هامة شملت الانتقال من نظام الحكم العسكري إلى الديمقراطية، وتغيرات في السياسات الاقتصادية، وتطورات في العلاقات الدولية ،بدأت الفترة بحكم الجنرال سوين وي الذي حكم البلاد عام ١٩٩٢ الى عام ٢٠١١، ففي عام ٢٠٠٨ أجريت انتخابات دستورية وشهدت تولي تشو ثين سين منصب رئيس الدولة، ولكن السلطة الفعلية كانت لا تزال بيد الجيش، في عام ٢٠١١ تولى ثين سين رئاسة الحكومة وبدأت ميانمار في التحول نحو الديمقراطية، في عام ٢٠١٦ فاز حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، هذه الفترة شهدت أيضًا تحديات اقتصادية واجتماعية بما في ذلك التوترات العرقية وانتهاكات حقوق الإنسان.

المقدمة:

تعد جمهورية اتحاد بورما احدى دول جنوب شرق آسيا والتي تتميز بموقع استراتيجي مهم، وقد حكمتها العديد من الاسر، تعرضت بورما الى الاحتلال البريطاني الذين نظروا اليها كسوق لتجارتهم المربحة مع الصين وتأمين الحدود الشمالية الشرقية لمستعمرتهم الرئيسية في الهند، يهدف البحث الى إلقاء الضوء على بورما (ميانمار) خلال المدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٥ لما لهذه المدة أهمية كبير في تاريخ بورما، حيث شهدت بورما تغيرات سياسية هامة في تلك المدة منها الانتقال من الحكم العسكري الى الحكم الديمقراطي ،ومع ذلك لم تكن هذه المدة خالية من التحديات، فقد شهدت البلاد اضطرابات اجتماعية وصراعات داخلية، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والتنموية. ومع ذلك، فإن المدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٥ تمثل فترة حاسمة في تاريخ ميانمار حيث شكلت الأساس للتحولات المستقبلية وتحديد مسارها المستقبلي .

يتألف البحث من ست محاور رئيسة ، تضمن الأول منها الموقع الجغرافي لميانمار ، اما المحور الثاني اهتم بعطاء نبذة عن التطورات السياسية في بورما قبل عام ١٩٩٥، اما المحور الثالث فقد أشار الى الأوضاع السياسية والاقتصادية في بورما (١٩٩٥-١٩٩٩) ، بينما تحدث المحور الرابع عن الاحداث السياسية والشؤون الداخلية من (٢٠٠٠-٢٠٠٥) ، وسلط المحور الخامس على التطورات السياسية في ميانمار عام(٢٠٠٥-٢٠٠٨) ، بينما أوضح المحور السادس الأوضاع العامة في ميانمار(٢٠٠٨-٢٠١٥) ، واخيراَ جاء المحور السابع ليوضح مشكلة المسلمين في إقليم اراكان ، وختم البحث بخاتمة ومجموعة مصادر مختلفة كان أهمها

المصادر الأجنبية والعربية فضلاً عن التقارير الأجنبية المنشورة التي زودت البحث بمعلومات مهمة عن الموضوع كونه معاصراً.

اولاً : الموقع الجغرافي لميانمار

تقع بورما في جنوب شرقي اسيا بين دائرتي عرض ١٠,٢٠ شمالا، وخطي طول ٩٣,١٠٢ شرقا، وتحدها جمهورية الصين الشعبية وتايلاند ولاوس من جهة الشمال والشرق، والهند وبنغلادش من جهة الغرب، وتمتد أراضي بورما من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب بمسافة تزيد عن ٢٠٠٠ كم، منها ٨٠٠ تمثل لساناً ممتداً في شبه جزيرة الملايو، ويبلغ عدد سكانها الاجمال حسب إحصاء ١٩٥٠ نحو ١٧ نسمه، وتعد مدينة رانجون هي العاصمة السياسية للبلاد والتي يسكنها ٢ مليون نسمه [١] .

ان أصل الكلمة في اللغة البورمية هي باما او بامار، اما البريطانيون بعد السيطرة على البلاد فحرفوا الكلمة حتى صارت تعرف باسم بورما، اما تسمية ماينمار فتستعمل في الكتابات الأدبية بدلا عن تسمية بورما ، وتم تغير هذا الاسم عام ١٩٨٩ حيث عرفت باسم جمهورية اتحاد ميانمار ويضم هذا الاتحاد خمسة ولايات هي (كارن وشلن وكاشن وتشن وبرمان) ، لانه يشمل كل القوميات التي تسكن البلاد في حين الاسم السابق كان يقتصر على البورمان [٢] .

تتميز بورما بتعدد التركيبة العرقية فهي تضم البورميون ويشكلون ٧٥% من سكان البلاد ، والأركانيين ويعرفون باسم الروهنجا وهم المسلمون ينحدرون من أصول عربية من اليمن والجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق وفئة قليلة من اصول فارسية تبلغ اخر نسبتهم حوالي ١٥% يسكنون منطقة اركان التي تقع في الشمال الغربي من بورما ، وصلوا اليها في صدر الاسلام لغرض التجارة وسكنوا المنطقة، وكانت اركان من الممالك الاسلامية المشهورة في جنوب شرق اسيا في اثناء المدة ١٤٣٠-١٧٨٤م الا أن البورميين البوذيين تمكنوا من فرض السيطرة عليها وعلى بقية انحاء البلاد ، وادى ذلك الى الغاء وجودها والى جانب ذلك توجد عناصر هندية وصينية يشكلون ١٠% ، وتعد اللغة البورمية هي لغة البلاد الاصلية الى جانب اللغة الإنكليزية التي تستخدم بشكل محدود حيث تقتصر على المدارس ، كما ينطق قسم من المسلمون اللغة العربية كونها لغة القران الكريم [٣] .

ثانياً: نبذه عن التطورات السياسية في بورما قبل عام ١٩٩٥

شهدت بورما العديد من الاسر التي حكمتها لغاية وقوعها تحت السيطرة البريطانية متمثلا بشركة الهند الشرقية البريطانية سنة ١٨٨٥ وأصبحت البلاد تحت حكم ادورد سلادين ومن ثم وضعت البلاد تحت الحكم العسكري البريطاني المباشر أي دون الاستعانة بأحد البورمان للسيطرة على

البلاد ويكون واجه يحكم البلاد باسم البريطانيين، مقسمين البلاد الى ١٤ وحدة إدارية ليسهل السيطرة عليها، وانتهج البريطانيون سياسة تطبيق النظام في البلاد من خلال تشكل المحاكم وبناء السجون وضبط الامن والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات ، بالإضافة الى عدم الاعتراف بالبوذية كدين رسمي لبورما لخشيتها من اتخاذ الدين كعامل موحد للبورمان ضد سياستهم وضد البعثات التبشيرية في البلاد[٤].

شهدت بورما العديد من الاضطرابات كتعبير حي عن رفض الشعب للوجود البريطاني وللنظام القائم على أساس حماية المصالح البريطانية متمثلة بشركة بورمية-البريطانية للنفط التي تأسست سنة ١٨٨٧ وهي اول شركة لاستخراج النفط ظهرت ومن ثم ظهرت الشركات الأخرى في انحاء العالم، فقد حدثت ثورة في سنة ١٩٣٨-١٩٣٩ او كما تعرف بثورة(١٣٠٠) نسبةً الى التقويم البوذي، ونتج عنها الكثير من الطروحات السياسية الرافضة للوجود البريطاني في البلاد مع تنامي الوجود السياسي الياباني في بروما وفي معظم شرق اسيا، وقادة هذه الثورة البوذي اونج سان مستخدما طريقة غاندي بعد استخدام العنف[٥].

استطاعت القوات اليابانية وبالتنسيق مع جيش الاستقلال البورماني الموالي والمدعوم من قبل اليابان من السيطرة على بروما بالرغم من محاولات الجيش البريطاني من الوقف بوجه هذا الهجوم الان المحاولة فشلت، وبذلك دخلت بورما في إطار السيطرة اليابانية في كانون الأول ١٩٤١ ولغاية إعادة السيطرة عليها من قبل جيوش الحلفاء في اب ١٩٤٤، استقلت بورما عن السيطرة البريطانية في سنة ١٩٤٨. كان الشعب البورمي يعتقد بان التعاون مع اليابانيين هو السبيل الوحيد لنيل الاستقلال من بريطانيا لكن هذا الشعور تبدد حالما افصحت الحكومة اليابانية عن نوايها اتجاه دول شرق اسيا [٦].

لقد شهدت بورما الكثير من التطورات بعد الاستقلال تمثل باستلام الحكم من قبل اونو واستمر بالحكم لغاية ١٩٦٢ أقصي من الحكم بعد الانقلاب العسكري الذي تزعمه الجنرال تي ون ومن ثم استلامه السلطة في البلاد لغاية ١٩٨١م، واستلم بعدة الجنرال سان ي، وشهدت هذه المدة الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية ، فيما يتعلق بالأولى فقد شهدت البلاد ثورة شيوعية سنة ١٩٤٨ استمرت ثلاث سنوات كادت ان تقلب نظام الحكم ، وكان السبب الرئيسي لهذه الثورة هي عدم موافقة الرئيس البرومي اونو بمشاركة أي شخصية شيوعية في حكومته لانهم عارضوا نهج التداول والمفاوضات مع بريطانيا من اجل الاستقلال وصمموا على مبدا مواصلة الحرب حتى الاستقلال ، كما اندلعت ثورة قبائل الكارن في جنوبي البلاد التي اعتنقت المسيحية ابان الحكم البريطاني لبورما وتعاونوا مع المستعمر الذي منحهم امتيازات حيث اقلقوا من اضطهادهم من

قبل الأكثرية البوذية واستمرت ثورتهم حتى عام ١٩٥٢، اما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد واجهت البلاد مشكل الحرب الاهلية في الصين وبحكم الموقع الجغرافي لبورما الواقع جنوب الصين فقد اثر على الأوضاع العامة في البلاد، اذ انحبست القوات الصين التابعة ل وان شك شاي بعد سيطرة القوات الشعبية الصينية على البلاد بقيادة ماو تسي تونغ بسبب انسحاب الاف من الجنود الصينين على البورما ومن ثم قيامهم بعمليات عسكرية ضد المناطق الجنوبية للصين مما تسبب باحتجاج الصين اكثر من مرة ، بالرغم من ان بورما كانت من اول الدول الأسيوية التي اعترفت بالنظام الشيوعي في الصين ، وقد القى هذا الاعتراف بغضب من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تحاول ان تحاصر المد الشيوعي في شرق الأرض ومغربها، ويذكر ان بروما قد اتبعت سياسة بعد الانحياز تجاه معظم القضايا التي عصفت في العالم ، فقد رفض الرئيس اونو المساعدات الامركية علنا وفي ١٩٥٤ رفضت الانظام الى حلف سيتو الأمريكي لدول جنوب شرق اسيا، وكانت بورما من ضمن الدول الخمس التي دعت الى عقد مؤتمر بان دونغ ١٩٥٥. بل ان بورما اتبعت العزلة الدولية [٧].

شهدت بورما حدوث انقلاب في سنة ١٩٦٢ بزعامة الجنرال ني ون على الرئيس اونو الي اتخذ النظام الاشتراكي نظاما لحكم بورما مما تسبب في ازدياد غضب الولايات المتحدة الامريكية، وفي سنة ١٩٦٤ حل جميع الأحزاب السياسية في البلاد وابقى على حزبه (حزب البرنامج الاشتراكي البورمي)، وقد تزعمت اود سان اونج المعارضة السياسية للحكم العسكري في البلاد وطالبت بأجراء انتخابات التي أجريت في سنة ١٩٩٠ لكنه وبالرغم من ذلك فقد اعتقلت ومعها جميع المعارضين واستمر العسكر بحكم البلاد لغاية سنة ١٩٩٥، ومن ثم وضعت تحت الإقامة الجبرية سنة ١٩٩٧، واستمر العسكري بالحكم لغاية كتابة الدستور والتصويت عليه سنة ٢٠٠٨ وفي سنة ٢٠١٠ أجريت اول انتخابات ديمقراطية نزيه على حد قول المراقبين الدوليين[٨].

ثالثاَ: الأوضاع السياسية والاقتصادية في بورما (١٩٩٥-١٩٩٩)

كان عام ١٩٩٥ هو عام انتعاش الاقتصاد البورمي ، فقد وافقت الدولة على العديد من مشاريع الاستثمار والاتفاقيات التجارية ومن الواضح أن الجزء الأكبر من الاستثمارات التي وافقت عليها هيئة التصنيع العسكري كان في مجال التنقيب عن النفط والغاز، غادرت بعض هذه الشركات بسبب ارتفاع تكاليف التنقيب ، و بعضها قرر الانتظار على امل ان تحدث بعض التغييرات الحكومية ، واختار آخرون المغادرة اذ أن مشاكل البنى التحتية أو الضغوط الدولية كانت كبيرة للغاية، ومن بين هذه الشركات التي قررت البقاء في عام ١٩٩٥ كانت الشركة الفرنسية(توتال) والشركة الامريكية(يونكال)[٩]

أما ثاني أكثر مجالات الازدهار بالنسبة للمستثمرين الأجانب فقد حدث في الفنادق والسياحة، وشملت هذه خططًا للفنادق الفاخرة وعمليات الرحلات المنظمة، وقد سمت الحكومة عام ١٩٩٥ رسميًا باسم "عام زيارة ميانمار" من أجل دفع مبيعات السياحة لمنظمي الرحلات السياحية المنظمة في أوروبا وآسيا وتشجيع بناء الفنادق ، و تم تنفيذ ما يصل إلى عشرين مشروعًا فندقيًا مدعومًا من الخارج في عام ١٩٩٥، بما في ذلك خطط لإنشاء المقاهي في الجنوب ومنتجعات التزلج في الشمال، وبناء فندق "شانغريلا" المكون من ٧٠٠ غرفة في رانغون من قبل شركة من هونج كونج والتي لديها أيضًا خطط لإنشاء مجمع أعمال بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي بالقرب من المركز التجاري في رانغون ، و قد نما الاستثمار الأجنبي في مصايد الأسماك بشكل كبير وكان من المتوقع أن يرتفع بعد ان قامت الحكومة بخصخصة مؤسسة ميانمار لمصايد الأسماك في عام ١٩٩٥، كما زاد الاستثمار في التعدين منذ إعلان الحكومة عن منح تسع مناطق تعدين[١٠] ، وشملت استثمارات التعدين مصانع معالجة الذهب والتنقيب من قبل شركة إيفانهو ميانمار القابضة المحدودة (كندا) من أجل منجم محتمل للنحاس، وكانت مشاريع الاستثمار الأجنبي في مجال التصنيع عديدة وأقل تكلفة من نظيراتها في معظم القطاعات الأخرى، ويعكس هذا الرغبة في الحفاظ على مصنع تصنيع صغير الحجم، نظراً لمشاكل البنية الأساسية والضغوط الدولية المفروضة على الشركات التي تصنع المنتجات داخل بورما علاوة على ذلك، كانت تكاليف العمالة منخفضة ولم يحتاج المصنعون إلى تكاليف البحث والتطوير المماثلة لتكاليف التنقيب على نطاق شركات التعدين أو النفط والغاز[١١] .

كانت القضية السياسية المركزية في عام ١٩٩٦ هي التنافس على الشرعية بين مجلس الدولة الذي نصّب نفسه عن طريق انقلاب في عام ١٩٨٨ والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي فازت بأغلبية ساحقة في انتخابات نزيهة في عام ١٩٩٠، وكانت الوحدة الإقليمية قضية مستمرة في فترة ما بعد الحرب ، وقد تضاءلت أهمية الولاية وضعفت بشكل اكبر نتيجة لتمرد كارين واستسلام أكبر أمراء حرب الأفيون (خون سا) ، في كانون الثاني انتقلت المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار بين مجلس الدولة لقانون البحار واتحاد كارين الوطني، والتي بدأت بشكل غير رسمي في تايلاند في العام السابق إلى سلسلة من الاجتماعات في مواقع مختلفة في بورما، لكنها ظلت في طريق مسدود حتى نهاية العام مع عرض الجيش التايلاندي التوسط [١٢].

بقيت العلاقات بين مجلس الدولة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية مستقرة طوال العام ، وظل الجنرال ثان شوي رئيس الوزراء ورئيس مجلس الدولة مسؤولاً عن السياسة الرئيسية ، ومفتشًا متنقلًا لمختلف المشاريع في جميع أنحاء البلاد، ومستقبلًا للوفود الأجنبية، وزائرًا للعواصم

الأجنبية ومع ذلك، ففي سن الثالثة والستين كانت صحته موضع تكهنات خاصة عندما اختفى عن الرأي العام لمدة اثني عشر يومًا في تموز واستمر خليفته المتوقع الجنرال آيي مونج الصارم في منصب نائب رئيس الدولة ونائب القائد الأعلى لخدمات الدفاع، والقائد الأعلى للجيش، و قد كان السكرتير الأول لـ مجلس الدولة ورئيس مكتب الدراسات الاستراتيجية (خن نيونت)الذي كان أصغر من الرئيس بعقد من الزمان، وكان ناشطا في برامج التدريب وإعادة التأهيل وهو من أبرز منتقدي "دعاة التدمير الخارجيين والداخليين" أو "المستعمرين الجدد وتملقهم"، والمروج المجتهد والمدافع عن وقف إطلاق النار في المناطق الحدودية، ومن جانب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية واصلت الأمينة العامة (داو أونغ سان سو تشي) حتى تشرين الأول قيادة المحادثات في عطلة نهاية الأسبوع مع الجمهور أمام منزلها في شارع الجامعة، مع الأدوار الداعمة التي لعبها نائبا الرئيس المشاركان، العقيد المتقاعد كيي مونغ والجنرال المتقاعد تين أو، تم إخراج كل من يو كيي مونج ويو تين أو في أوقات مختلفة من التداول لفترات قصيرة من الاستجواب فيما يتعلق بعودة الاحتجاجات الطلابية [١٣].

أصبحت الهيمنة المستمرة على المجتمع البورمي من قبل الجيش واضحة بشكل متزايد وبعدة طرق، كان المؤتمر الوطني الذي أنشأه مجلس الدولة لصياغة دستور جديد يجتمع بشكل متقطع منذ كانون الثاني ١٩٩٣، وقد انعقد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٣ ثم تم تأجيله دون تحديد موعد لاستئنافه مما ترك انطباعًا بأن احتمال عدم وجود أي دستور، وكان للجيش أوسع نطاقًا وكان له دور سياسي مقدس ،وكانت هنالك تردد صدى الشعارات التي تحتفل بالجيش في جميع أنحاء البلاد وفي وسائل الإعلام، بما في ذلك موجة جديدة من اللوحات الإعلانية [١٤].

في عام ١٩٩٧ جددت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة طلبها بأن تجتمع حكومة بورما مع مقررها الخاص فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلاد والتقدم نحو نقل السلطة إلى حكومة مدنية، وقد أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة أخرى عن قلقها وآمالها بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية ، بعد ذلك تدهورت العلاقات مع الولايات المتحدة وحكومات أوروبا الغربية بشكل عام ،وتحت ضغط متجدد من مجلس الشيوخ قام الرئيس كلينتون بتفعيل العقوبات التي تم تشريعها من خلال منع الاستثمارات الأمريكية الجديدة، ومن الواضح أن الجهود اللاحقة التي قام بها آسيويون سابقون رفيعو المستوى في وزارة الخارجية فشلت أيضًا في دفع الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية نحو الحوار، ولم تنضم أوروبا الغربية إلى العقوبات

الاستثمارية، واعترضت عدة حكومات إلى جانب اليابان، من خلال منظمة التجارة العالمية على الإجراءات الأكثر تهديدًا اقتصاديًا المتمثلة في قوانين الشراء الانتقائية [١٥].

أما العلاقات مع تايلاند فأنها ظلت متوترة ولكنها داعمة، حيث أدت الضغوط المطالبة بالتوصل إلى حل نهائي لتمرد كارين [١٦] الى إرسال المزيد من اللاجئين عبر الحدود، وأثارت المنظمات الإنسانية اتهامات بالإعادة القسرية من جانب وحدات الجيش التايلاندي ، ونظراً للروابط الاقتصادية مع تايلاند تقدمت تايلاند بافتتاح جسر الصداقة المتوقف منذ فترة طويلة عبر نهر موي والتمويل التايلاندي لتحديث مطار مانداليا، فقد أعادت بورما بلطف لي يون تشونغ تاجر المخدرات الهارب، والعديد من الصيادين التايلانديين الذين سُجنوا بتهمة الصيد غير المشروع، وكان انهيار حكومة تشافاليت سبباً في تحويل المنظور التايلاندي نحو الاتجاه الديمقراطي، في حين أدى انهيار الاقتصاد التايلاندي إلى تحويل اهتمام الحكومة نحو إعادة المهاجرين الاقتصاديين إلى وطنهم، لقد تحسنت مشاعر الهند تجاه جارتها المهملة مؤخراً اعترافاً بنفوذ الصين المتنامي في خليج البنغال، وجذبت بورما نحو مجال رابطة التعاون الاقتصادي بين بنغلادش والهند وسريلانكا وتايلاند الناشئة ومن ناحية أخرى، مضت الصين قدماً في خططها الرامية إلى تحديث الاتصالات عبر الحدود والاتفاق على قوارب الصيد الصينية العاملة قبالة ساحل بورما [١٧].

كان الملاذ الإقليمي من عواصف الانتقادات العالمية عام ١٩٩٨هو القبول في رابطة دول جنوب شرق اسيا(الأسيان) الذي جسده رئيس الوزراء الماليزي (مهاتير محمد) ، وأدت هذه القضية دوراً صغيراً في الانهيار الاقتصادي الآسيوي عندما أدرج مهاتير في نظرية المؤامرة الخاصة بعدم استقرار العملة الدولية رغبة الممول الأمريكي جورج سوروس في "منع انضمام ميانمار إلى آسيان"، وكان من المفترض أن المشاركة ودعم التنمية الاقتصادية من شأنها أن تفعل المزيد لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان من العزلة والتهديد بالعقاب، كان المعنى الضمني الذي أشار إليه وزير الخارجية الفلبيني هو القلق بشأن النفوذ المتزايد للصين وكان هذا الحدث مهم، ليس فقط بالنسبة لبورما، بل وأيضاً بالنسبة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، على الرغم من فشل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في الوصول إلى هدف الإدماج الكامل بحلول الذكرى السنوية الثلاثين لتأسيسها (إنقلاب هون سين أبقى كمبوديا خارج القائمة)، إلا أن إضافة بورما ولاوس بالإضافة إلى فيتنام أدى إلى تغيير سريع وكبير في طابع المجتمع: فقد زاد عدد الأعضاء بنسبة ٥٠%. والسكان بنسبة ٣٦% ولكن إجمالي الثروة بنسبة ٤% إلى ٥%

فقط. كما أدى التوسيع إلى إضعاف الديمقراطية للمجموعة، التي كان أعضاؤها الأكثر ديمقراطية، تايلاند والفلبين، أقل ترحيباً من إندونيسيا وماليزيا [١٨].

رابعاَ: الأحداث السياسية و الشؤون الداخلية من (٢٠٠٠-٢٠٠٥)

لم يكن هناك حدث في عام ١٩٩٩ أكثر أهمية من استكمال المجلس العسكري التابع لمجلس الدولة لتجديد معبد شوي داجون في رانجون وهو من أقدس المعابد الموجودة في البلاد ، وكانت مظلة داجون المغطاة بصفائح ذهبية ومرصعة بالجواهر قد تبرع بها الملك ميندون في الأصل في عام ١٨٧١، وبعد إجراء الإصلاحات تم رفعها إلى أعلى الباغودا التي يبلغ ارتفاعها ٩٩ مترًا أثناء مراسم احتفالية متقنة و قد حضر الأموال كبار جنرالات المجلس العسكري، بما في ذلك الأمين الأول لمجلس الدولة للسلم والتنمية، اللفتنانت جنرال خين نيونت، راعي التجديد الاول ، وكان لهذا الحدث معانٍ متعددة فقد قام الحكام البورميون تقليديًا ببناء وإصلاح المعابد المقدسة من أجل كسب الجدارة لأنفسهم والرخاء لممالكهم، لكن شوي داجون يرتبط أيضًا ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ السياسي للبلاد، و كان احتلال مجلس الدولة للمعبد محاولة لقتل الروح القومية الثورية التي انبثقت من النضال ضد الاستعمار وولدت من جديد خلال فصل الديمقراطية عام ، وفقًا لأحد الصحفيين شعر العديد من البورميين بالإهانة عندما صعد خين نيونت وجنرالات آخرون إلى قمة المعبد[١٩].

اتسمت بورما بالهدوء النسبي في عام ١٩٩٩على الرغم من الضائقة الاقتصادية المتفاقمة، الا ان بعض حركات المعارضة قامت بالعديد من الاضرابات احتجاجا على الوضع الاقتصادي ، و قد استعد النظام لهذا الحدث من خلال جلب قوات إضافية وشرطة مكافحة الشغب إلى رانجون وتعزيز الحدود مع تايلاند لمنع التسلل واعتقال أكثر من ١٥٠ شخصًا من بينهم مواطنان بريطانيان، كانت معظم احتجاجات سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ عبارة عن أعمال "كر وفر" في منطقة رانجون وشاركت فيها مجموعات صغيرة من الناس، كما وتظاهر حوالي(١٠٠٠) شخص في بلدة ميكتيلا في مقاطعة ماندالا[٢٠] .

في السنوات الأخيرة، أصبح المجلس العسكري ماهرًا في إظهار المزيد من حسن النوايا امام العالم ، فقد أثبت وين أونج أنه وزير خارجية أكثر وضوحا بدلاً من أون جياو، الذي كان يتسم بالعنف والصلابة، والذي حل محله في كانون الثاني ١٩٩٩،فقد قام بإطلاق سراح بعض المعارضين من السجن، ومن بينهم الكاتب المعارض الدكتور ما ثيدا لأسباب صحية، رغم أن الدافع لذلك كان لتجميل صوره بورما امام المجتمع الدولي ، تحديدا ان ذلك من شأنه خلق مناخ أفضل لمشاركة بورمافي اجتماع الآسيان والاتحاد الأوروبي في برلين، كما سمح مجلس

الدولة للسلام والتنمية للجنة الصليب الدولية للأحمر (اللجنة الدولية) لتفقد سجون البلاد، وبدأت هذه العمليات في أوائل مايو ١٩٩٩ في مركز سجن سين الضخم في رانجون، وبحلول تشرين الثاني تمت زيارة ١٢ مؤسسة لتفقد اوضاع النزلاء[٢١] .

تولى المجلس العسكري الحاكم (مجلس الدولة للسلام والتنمية) مع اقتراب عام(٢٠٠٠)السلطة لأكثر من ١٢ عامًا كان المؤتمر الوطني الذي تم تنظيمه بهدف إرساء المبادئ الأساسية لدستور الولاية "الدائم" لا يزال في حالة توقف (منذ مارس ١٩٩٦) ولم يكن هناك ما يشير إلى أنه سيتم تحديد موعد مستهدف قريبًا لاستدعاء تلك الهيئة إلى البرلمان لإكمال عملها، وواصل الجيش الادعاء بأنه يسعى جاهداً لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في ميانمار وإرساء الأسس لنظام سياسي مستقر متعدد الأحزاب ، وفي الوقت نفسه تنفي الحكومة بشدة مزاعم الحكومات الغربية والمدافعين عن الديمقراطية الليبرالية بأنها ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان وتقمع المعارضة السياسية. وزعمت الحكومة أيضًا أنها حققت نموًا اقتصاديًا كبيرًا وبعض النجاحات في العلاقات الخارجية على الرغم من استمرار العقوبات والضغوط المتزايدة من قبل الديمقراطيات الغربية [٢٢].

تعافت ميانمار وفقاً للإحصاءات الحكومية في عام ٢٠٠٠ من مدة تأخر النمو التي شهدتها خلال النصف الثاني من التسعينيات و بلغ النمو في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ نسبة ٥.٨%، لكن في السنة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠ التي انتهت في آذار ٢٠٠٠ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠.٥% بالقيمة الحقيقية، وكانت تقديرات البنك (بنك التنمية الآسيوي) ٤.٥% فقط.١ ومن المحتمل أن الرقم الفعلي يقع في مكان ما بين هذين النقيضين، ومع ذلك فإن هذه الأرقام تكذب حقيقة أن الإحصاءات في ميانمار تعتبر غير كاملة وغير موثوقة من قبل المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، علاوة على ذلك فإن قصة العميد زاو تون نائب وزير التخطيط الذي فقد وظيفته في منتصف عام ٢٠٠٠ بسبب تعبيره علناً عن استيائه من السياسات الاقتصادية غير العقلانية والإحصائيات المشكوك فيها ألقت بظلالها أيضاً على مثل هذه التقديرات المتفائلة [٢٣].

اعلن المقرر الخاص لمفوضية الأمم المتحدة و حقوق الإنسان في نيسان ٢٠٠١ انه لم يطرأ أي تحسن على أوضاع حقوق الإنسان في بورما خلال العام، وقال في التقرير الذي أصدره منتصف تشرين الأول انه شعر بقلق التدهور المستمر لوضع حقوق الإنسان في ميانمار منذ تقريره الأخير، و من ناحية أخرى استقبلت حكومة ميانمار المبعوث الخاص للأمم المتحدة رزالي إسماعيل (من ماليزيا) في تموز وتمكن من مقابلة كبار قادة المجلس العسكري والوزراء وكذلك

داو أونغ سان سو تشي في رحلته الثانية، وأعلنت الحكومة أيضًا أنها ستطلق سراح ستة سجناء كبادرة حسن نية، على الرغم من أن المبعوث لم يطلب سوى إطلاق سراح خمسة سجناء مسنين (متوسط أعمارهم أكثر من ٧٣ عامًا) لأسباب إنسانية، وفي الوقت نفسه تمت الموافقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار آخر يدين وضع حقوق الإنسان في بورما [٢٤].

ظلت العلاقات بين المجلس العسكري ومنتقديه الغربيين في عام ٢٠٠١ عدائية كما كانت منذ أكثر من عقد من الزمن، وفي أيار أعلن الاتحاد الأوروبي عن قائمة تضم نحو ١٥٠ من كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين في ميانمار الذين سترفض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منحهم تأشيرات، وقد أثر إصرار الغرب على معاقبة ميانمار سلباً على العلاقات بين رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والاتحاد الأوروبي في العلاقات بين الكتلة، كما خلقت بعض التنافر في حوارات رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مع الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية، ففي ٧ /تموز أعلنت المفوضية الأوروبية أنه على الرغم من التوصل إلى اتفاق تعاون بين الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) فيما يتعلق بكمبوديا ولاوس، إلا أنه لم تكن هناك نية في ذلك الوقت لتمديد الاتفاق ليشمل ميانمار.

في ٦ ايار ٢٠٠٢ بعد أكثر من ١٨ شهرًا من المحادثات السرية أُعلن عن إطلاق سراح الزعيمة المنشقة البورمية أونغ سان سو تشي من الإقامة الجبرية، وقد انتظر المجتمع الدولي هذا التطور طويلا وبفارغ الصبر، إن إطلاق سراح أونج سان سو تشي يرجع إلى حد كبير إلى الجهود التي بذلها مبعوث الأمم المتحدة والدبلوماسي الماليزي تان سري رزالي إسماعيل، والتي عززها بقدر كبير من الدعم الشخصي من وراء الكواليس من قِبَل رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، لا شك أن إطلاق سراح أونغ سان سو تشي كان بمثابة تغيير جذري في حالة الجمود التي استمرت لأكثر من عقد من الزمان بين مجلس الدولة العسكري للسلام والتنمية الذي حكم البلاد لمدة طويلة، والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي تتزعمها أونج سان سو تشي، ومع ذلك فإن إطلاق سراحها على الرغم من أهميته السياسية الرمزية وإلى حد محدود لا يعني أن مجلس الدولة للسلام والتنمية الحاكم لديه أي نية لنقل السلطة الحقيقية إلى الحائزة على جائزة نوبل والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في المستقبل المنظور وبدلاً من ذلك جاء إطلاق سراحها إلى حد كبير استجابةً لعدة عوامل رئيسية مترابطة، منها الاعتراف بأنه بدون الدعم الصريح والموافقة من أونغ سان سو تشي، لن تتمكن الحكومة من زيادة الاستثمار الأجنبي الذي تشتد الحاجة إليه، ومساعدات التنمية، والتجارة الدولية ، والضغوط الهادئة لحمل بورما على التوصل إلى حل من جانب شركاء بورما في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، فضلاً عن الضغوط

من جانب اليابان الدولة الأكبر في تقديم مساعدات التنمية إلى بورما، وكانت القضية الإضافية المهمة هي تقرير منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠١، والذي تم إعداده بالتعاون ومشاركة مجلس الدولة للسلام والتنمية والذي أدى إلى طرد بورما من منظمة العمل الدولية وهو أول حظر من نوعه في تاريخه[٢٥].

القى رئيس الوزراء خين نيونت في اب خطاباَ افتخر فيه بنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ سجل نمواً بلغ ١١.١%، كما ارتفع نصيب الفرد في الدخل السنوي إلى ١٠٠ ألف كيات (١١٠ دولارات أميركية بسعر السوق السوداء)، ومع ذلك يعد رجال الأعمال المحليون والأجانب تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو بنسبة ٥.١% أكثر واقعية. وكان انهيار العديد من شركات التمويل الخاصة المحلية (التي شملت أعمالها مجالات مثل العقارات، وتجارة المنتجات الزراعية، والسيارات) في شباط ٢٠٠٣ سبباً في اندلاع أسوأ أزمة مصرفية في ميانمار، وعلى الرغم من أن تأثير الأزمة لا يزال غامضا فإن الأدلة تشير إلى أنها كانت لها عواقب سلبية خطيرة، بما في ذلك انخفاض الطلب الاستهلاكي واكد أحد رجال الأعمال إن الأزمة كلفته ٢٠% من رأسماله. وقال آخر إنه والعديد من الأشخاص الآخرين خسروا الكثير من الأموال بسبب تقلب سعر الصرف الناجم عن الأزمة، ولم يتمكن عدد كبير من المصانع من العمل لأن أصحابها كانوا يفتقرون إلى الأموال اللازمة لشراء المواد الخام والأجور. [٢٦]

شهد عام ٢٠٠٣ تضرر رجال الأعمال في صناعة النسيج المعتمدة على السوق في الولايات المتحدة بشدة بعد أن فرضت واشنطن عقوبات اقتصادية شاملة، وفي غضون أسابيع قليلة فقد أكثر من ٢٠ ألف عامل نسيج وظائفهم، كما واجهت شركات الاستيراد والتصدير مشاكل ناجمة عن الحظر المفروض على المعاملات المالية الثنائية، واضطرت إلى استئناف أعمالها باستخدام اليورو، كما أشار عدد من رجال الأعمال الذين تمت مقابلتهم إلى أن العقوبات قوضت قدرتهم على المساومة، حيث كان شركاء الأعمال الأجانب يعرفون أن ميانمار يمكنها التجارة مع عدد قليل من البلدان، كما أدى عدم الاستقرار الاقتصادي الناشئ إلى ارتفاع التضخم وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقاً لصندوق النقد الدولي فإن أسعار المستهلك سوف ترتفع بنسبة ٤٠% في عام ٢٠٠٣، إلا أن الإحصاءات الحكومية تشير إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٦.٥% في عام ٢٠٠٢، ورغم أن التقارير تفيد بأن ميانمار تلقت ٦.١ مليون دولار و ٣٣.١ مليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في كانون الثاني وشباط ٢٠٠٣ على التوالي، تعني احتمال حدوث تغيير إيجابي في الاستثمار الأجنبي المباشر [٢٧].

خامساً : التطورات السياسية في بورما (ميانمار) (٢٠٠٥-٢٠٠٨)

شهدت ميانمار في عام ٢٠٠٥ آثار عملية تطهير فصيل الاستخبارات العسكرية التابع لخين نيونت، وانسحابها من رئاسة رابطة دول جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٦، ووسعت علاقاتها مع الصين والهند وقد أظهر برنامج الإصلاح الداخلي (١٩٩٧-٢٠٠٤) والعلاقات المتدهورة مع جماعات وقف إطلاق النار التابعة للأقليات العرقية عجز مجلس الدولة للسلام والتنمية عن التعامل مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الشديدة التي تعاني منها ميانمار، فقد كانت ميانمار في عام ٢٠٠٥ في وضع صامد حيث تحركت القيادة العليا المعاد تشكيلها للمجلس العسكري الحاكم مجلس الدولة للسلام والتنمية لإعادة تأكيد السيطرة الكاملة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وقد أسفرت المحاكمات في بعض الحالات عدم حضور المتهمين لرئيس الوزراء السابق خين نيونت وأبنائه ومؤيديه في مديرية استخبارات خدمات الدفاع عن حرمان البعض من الحياة وإصدار احكام بالسجن لمدة (٤٤عام) ثم تم تخفيفه إلى الإقامة الجبرية، وذلك بعد مفاوضات مكثفة مع ثان شوي، حسبما ورد، وكتب الوزير المستشار في سفارة ميانمار في واشنطن، أونغ لين هتوت في ٢٧ /آذار إلى وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس يطلب فيها اللجوء السياسي لنفسه ولعائلته، وتم استدعاء معظم كبار الدبلوماسيين الميانماريين واستبدالهم بأشخاص معينين مؤيدين لثان شوي[٢٨] .

ولم تساهم هذه الحادثة البغيضة في تحسين سمعة ميانمار سواء في الداخل أو الخارج، وعلى الرغم من أن الأحداث الرئيسية تبدو الآن وكأنها قد انتهت مع حملة تطهير واسعة النطاق لمؤيدي خين نيونت في جميع أنحاء البيروقراطية (يقدر عددهم بحوالي ٨٠٠٠ شخص)، فإن القيادة الجديدة لمجلس الدولة للسلام والتنمية لم تظهر أي ميل للتعامل مع المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية الحادة في البلاد، وقد أعقب الإفراج الأولي عن أكثر من ١٠.٠٠٠ من السجناء السياسيين وسجناء القانون العام في أواخر عام ٢٠٠٤، وإطلاق سراح أكثر من ٢٥٠ سجيناً في منتصف عام ٢٠٠٥؛ ومع ذلك لم يشمل ذلك داو أونغ سان سو تشي الأمينة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية المعارضة أو نائبها يو تين أو وتم تمديد فترة احتجازهم قبل انعقاد المؤتمر الوطني مرة أخرى في كانون الأول[٢٩] .

أثبتت حكومة ميانمار أنها تخطط للبقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى وبأي وسيلة، على الرغم من الجهود الناجحة التي بذلتها القوى الغربية لوضع مشكلة ميانمار على أجندة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتشير عدد من التدابير التي اتخذتها حكومة ميانمار العسكرية المعروفة باسم (مجلس الدولة للسلام والتنمية ، إلى رغبة النظام في تعزيز سلطته وإضفاء الطابع

المؤسسي على الحكم العسكري وواصل المسؤولون جهودهم لنقل العاصمة إلى بلدة بينمانا على بعد ٤٠٠ كيلومتر شمال يانجون (رانجون)، بدأ هذا النقل المفاجئ للعاصمة التي تسمى الآن نايبيداو في ٦ نوفمبر ٢٠٠٥، وقد تم عرض أول لمحة عامة عن المدينة على وسائل الإعلام الحكومية في عرض يوم القوات المسلحة في ٢٧ مارس ٢٠٠٦، وتشمل بعض التفسيرات المعقولة لهذا النقل مخاوف النظام بشأن حماية المعلومات الحساسة، وإنشاء منطقة عازلة ضد الغزو الأجنبي المحتمل، ومحو الماضي الاستعماري، وعزل موظفي الخدمة المدنية عن عامة الناس، وتأثير التقاليد البوذية وعلم التنجيم على الجغرافيا السياسية [٣٠] .

أعلن مجلس الدولة للسلام والتنمية في أيار ٢٠٠٦ عن تعديلات وزارية كبرى وتعيينات تهدف إلى تعزيز الكفاءة المتزايدة في تنفيذ السياسات وجلب دماء جديدة إلى الحكم، و تم إنشاء وزارة الطاقة الكهربائية ٢ من وزارة الطاقة الكهربائية الحالية، حيث تركز الأولى على توليد الطاقة والثانية على تقديم الخدمات، وهذا يعني وجود ٣٢ وزارة في إطار مجلس الدولة للسلام والتنمية، وتم تعيين أربعة وزراء جدد وأربعة نواب وزراء جدد لملء المناصب الشاغرة، وتم منح أربعة جنرالات آخرين مناصب نواب وزير في لجنة الخدمة العامة التي تشرف على تعيين موظفي الخدمة المدنية ، وفي الوقت نفسه اتخذ النظام عددًا من الإجراءات لزيادة تقويض أحزاب المعارضة وجماعات المقاومة المسلحة، وفي أيار مدد النظام الإقامة الجبرية المفروضة على داو أونغ سان سو تشي لمدة عام آخر، وفي أيلول اعتقلت خمسة نشطاء سياسيين بارزين – أعضاء في مجموعة "طلاب جيل ٨٨" – بسبب صلاتهم المزعومة بـ "جمعيات غير مشروعة"، وأفادت وسائل الإعلام الرسمية عن استقالات أعداد كبيرة من أعضاء حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذي تتزعمه سو تشي وهو حزب معارض فاز بأغلبية الأصوات في انتخابات عام ١٩٩٠، وحزب رابطة قوميات شان من اجل الديمقراطية وهو حزب عرقي حصل على المركز الثاني ، كما تم اعتقال بعض الأعضاء وإدانتهم بتهمة الخيانة والتشهير بالدولة [٣١].

بدأ عام ٢٠٠٧ بآفاق اقتصادية أفضل لمجلس الدولة للسلام والتنمية والجدول الاتي يبين زيادة الإيرادات.

الإنتاج	عام ٢٠٠٦	عام ٢٠٠٧
الغاز الطبيعي	١,٥٧٨ مليار دولار	٢,٦١ مليار دولار
الاستثمارات الأجنبية	٨,٤ مليار دولار	١٤,٤ مليار دولار

تعد هذه الزيادة قفزة كبيرة في انتاج الغاز الطبيعي والاستثمارات الأجنبية ، وكان الاستثمار الأجنبي الرئيسي لمالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ جاء من روسيا التي استثمرت ٣٣ مليون دولار في قطاع النفط والغاز (٣٢).

سادساً : الاوضاع العامة في ميانمار ٢٠٠٨- ٢٠١٥

طلب مجلس الدولة للسلام والتنمية في عام ٢٠٠٨ من الجماعات المسلحة وقف إطلاق النار و إلقاء أسلحتها وتشكيل أحزاب سياسية من أجل المشاركة في الانتخابات، وهذا طلب مثير للجدل وذلك لأن عدداً قليلاً من مجموعات وقف إطلاق النار الرئيسية السبعة عشر تثق تماماً بالمجلس العسكري ومن غير المرجح أن ترغب القوى الأقوى وخاصة جيش ولاية وا المتحد (UWSA) الممول من المخدرات، والذي يستطيع إرسال ٢٠ ألف جندي في الميدان ويسيطر على جزء كبير من المنطقة الحدودية بين بورما والصين وبورما وتايلاند في ولاية شان التخلي عن استقلاليتهم، و قد قوبل طلب المجلس العسكري بردود غامضة من اتحاد ولاية غرب أستراليا، وحزب ولاية مون الجديدة، وجيش التحالف الوطني الديمقراطي – ولاية شان الشرقية، وجيش كارين البوذي الديمقراطي (DKBA)، ومنظمة استقلال كاشين، ومهمة الدستور الجديد هو انشاء مجالس تشريعية في كل من الولايات والأقسام الـ ١٤، ولكن عن طريق الهيئة التشريعية الوطنية يتم حجز نسبة كبيرة من المقاعد للتاتماداو(الجيش) وبالتالي فمن غير المرجح أن تكون الهيئات التشريعية الجديدة بمثابة أي شيء أكثر من مجرد تزيين الواجهة (٣٣).

كان اغتيال (بادو ماهن) الأمين العام لاتحاد كارين الوطني على يد مسلحين مجهولين في بلدة ماي سوت الحدودية التايلاندية في ١٤ /شباط ٢٠٠٨ بمثابة ضربة لأهم جماعة مسلحة ، وكان من نتيجة ذلك لم يوقع بعد على وقف إطلاق النار ويستمر في قتال مجلس الدولة للسلام والتنمية، يبدو أن بادو ماهن شا وهو شخصية تحظى باحترام واسع النطاق لترويجه للتوافق بين أوساط المقاومة العرقية لذلك قد تم استهدافه من قبل مجموعة منشقة عن اتحاد كارين الوطني تعرف باسم مجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين (KNU/KNLA) الذي وقع على وقف إطلاق النار مع المتمردين في عام ٢٠٠٧ على الرغم من أن عملاء الحكومة لعبوا دورًا مهم في الاغتيال أيضًا، في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٨ انتخب المؤتمر الرابع عشر لاتحاد كارين الوطني زيبوراه سين خلفًا لبادو ماهن شا كأمين عام له، وكانت هذه أول امرأة تتولى منصب الأمين العام لاتحاد كارين الوطني وقد عملت كرئيسة لمنظمة كارين النسائية (٣٤).

لم تشهد ميانمار في عام ٢٠٠٩ أي شيء يمكن مقارنته "بثورة الزعفران" التي قادها الرهبان البوذيون في أيلول ٢٠٠٧ أو إعصار نرجس الذي دمر دلتا إيراوادي وتسبب في وفاة ١٤٠ ألف

شخص في أيار ، وبالنسبة لمجلس الدولة للسلام والتنمية الحاكم فإن الأكثر أهمية هو وكانت القضية الصعبة هي تفكك وقف إطلاق النار بين المجلس العسكري والجماعات المسلحة العرقية في المناطق الحدودية ، ومع اقتراب عام ٢٠٠٩ من نهايته واجه مجلس الدولة للسلام والتنمية سؤالين رئيسيين: (١) هل يستطيع إدارة الانتخابات بكفاءة كما فعل في الاستفتاء الدستوري الذي أجري في مايو ٢٠٠٨ و(٢) هل من المحتمل أن يؤدي تفاقم حالة عدم الاستقرار على الحدود إلى قتال واسع النطاق إلى عرقلة التقدم نحو هدف المجلس المتمثل في "الديمقراطية المنضبطة"؟ (٣٥).

في ٣٠ /آذار ٢٠١٠ تم انتخاب أول حكومة مدنية اسمياً في ميانمار منذ ما يقرب من ٥٠ عاماً، و التي فازت نتيجة للانتخابات المزورة التي أجريت في عام ٢٠١٠ وترأسها رئيس جديد(ثين سين) الذي كان رئيساً للوزراء في النظام العسكري السابق لمجلس الدولة للسلام والتنمية، وكانت جميع الشخصيات القيادية في الحكومة أعضاء في النظام السابق وأعضاء في حزبه السياسي الوكيل(حزب الاتحاد للتنمية والتضامن) ، لقد خصص دستور ميانمار لعام ٢٠٠٨ للقوات المسلحة ٢٥% من المقاعد في البرلمان الوطني وخصص للوزارات الحاسمة للممثلين العسكريين، ومنح القائد الأعلى للقوات المسلحة صلاحيات احتياطية غير عادية ذاتية التفعيل، ومع اشتراط التعديلات الدستورية للحصول على أغلبية تتجاوز ٧٥% من الأصوات في البرلمان، فإن العوائق البنيوية التي تحول دون الإصلاح في ميانمار كانت ولا تزال هائلة (٣٦).

وخلافاً لتوقعات معظم المراقبين كان عام ٢٠١١ عاماً التغيير في ميانمار، فقد شاركت الحكومة الجديدة في مناقشات مع حركة المعارضة (بما في ذلك أيقونة الديمقراطية والحائزة على جائزة نوبل أونغ سان سو تشي)، ورفع المسؤولون بعض القيود المفروضة على حرية الصحافة والمساواة.؛ وبدأت إصلاحات اقتصادية محدودة؛ و إطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ومع ذلك، ظلت الشكوك قائمة، تفاقم الصراع العرقي واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار حتى عام ٢٠١١، في حين كانت الفجوات واضحة بين خطاب الإصلاح للحكومة الجديدة والإجراءات الملموسة على أرض الواقع، وحتى مع قبول صدق الحكومة الجديدة ظلت الإصلاحات غير مكتملة وهشة وقادرة على التراجع السريع ، وفي عام ٢٠١٢ ومع تكشف معالم الإصلاح كان الشغل الشاغل على نحو متزايد هو تحقيق فوائد ملموسة للناس العاديين وبالتالي تم اتخاذ تدابير على مدار العام لتعزيز النشاط التجاري، ومعالجة الفساد في الوزارات الحكومية، وتعزيز التقدم الاجتماعي، و في المجال الاقتصادي كان هناك بعض الإصلاح في النظام المصرفي وبدأت مكاتب الصرافة وأجهزة الصراف الآلي المرخصة في الظهور في المدن

الكبرى على الرغم من استمرار التجارة غير الرسمية في الازدهار، كما تم الإعلان عن خطط لإطلاق بورصات للأوراق المالية في يانجون وماندالاي في عام ٢٠١٥ بمساعدة طوكيو بشكل رئيسي، وشملت المشاريع الاستثمارية الكبرى التي تم الكشف عنها في السنوات السابقة والتي تم تطويرها في عام ٢٠١٢، بالإضافة الى خطوط أنابيب النفط والغاز التي بنتها الصين، ومشروع بوابة كاليدان اللوجستي المتعدد الوسائط الذي ترعاه الهند، وميناء داوي في أعماق البحار ومشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة، بقيادة مستثمر تايلاندي [٣٧].

واصلت حكومة ميانمار في عام ٢٠١٣ إعادة ضبط اقتصادها ومجتمعها وعلى الصعيد الداخلي، تسارع الاقتصاد وتم إقرار تشريعات حاسمة، وتم تخفيف القيود المفروضة على وسائل الإعلام، واكتسبت المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق غير مسبوق لوقف إطلاق النار على مستوى البلاد زخماً قيماً، وكانت استضافة ميانمار لقمة شرق آسيا التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي وتوقيعها على اتفاقية دولية للطاقة الذرية ودورها الجديد كرئيس لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) دليلاً على التزام الحكومة بتوسيع علاقاتها الخارجية، وبحلول كانون الأول ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي المعتمد إلى ٤٤ مليار دولار أمريكي وهو مؤشر قوي على الثقة الدولية في مستقبل البلاد، ومع ذلك فإن الزخم الذي شهده العامان الماضيان كان مقيدًا إلى حد ما بسبب الانقسامات الاجتماعية العميقة التي ظهرت في وقت سابق، وكان العنف الطائفي، والتوترات العرقية، والنزاعات العمالية من المخاوف الكبيرة لإدارة (ثين سين)في عام ٢٠١٣، مما أدى إلى إضعاف بعض الحماس المرتبطة بعملية الإصلاح، وقد قوبل توسع الحكومة في المناطق الريفية من البلاد، حيث كانت السلطات المحلية تمارس تقليدياً قدراً أكبر من الحكم الذاتي بمقاومة يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان، وتعارضت المصالح والأولويات المحلية مع المصالح والأولويات الوطنية بشأن استخدام الأراضي واستخراج الموارد ومدى سلطة الحكومة، وبالعودة إلى نايبيداو بدأت الانقسامات الملحوظة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الظهور مع ظهور خلاف بين المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ حول مجموعة من القضايا [٣٨].

في ٨ كانون الأول ٢٠١٥ جرت الانتخابات العامة السادسة المتعددة الأحزاب في ميانمار ، و منذ الاستقلال في عام ١٩٤٨ أطاحت رغبة الناخبين في "التغيير" بالقوى المحافظة المرتبطة بأكثر من خمسة عقود من الهيمنة العسكرية على سياسة ميانمار، فقد انتزعت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بقيادة داو أونج سان سو تشي الابنة الكاريزمية لبطل الاستقلال الشهيد في ميانمار "بوجيوكي" (الجنرال) أونج سان، أغلبية ساحقة في مجلسي البرلمان وأذهلت النقاد

والمنافسين والمنتقدين، وأنصار الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية نفسها ليس فقط في ميانمار بل أيضًا في المجتمع الدولي، بدا أن عام ٢٠١٥ بشر ببزوغ فجر حقبة جديدة في سياسة ميانمار التي تم قطع تجربتها المضطربة في الديمقراطية البرلمانية بسبب الانقلاب العسكري في ٢ مارس ١٩٦٢، ومع ذلك فإن الوكالات القوية والهياكل الصارمة تقف في طريق "التغيير الحقيقي" كما تصورتها قيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ويطمح إليه الذين صوتوا في الحزب الشعبي الذي تقوده ابنة بطلهم ، وبوسع المرء أن يقول إن عودة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وخاصة رئيستها أونج سان سو تشي إلى الملعب السياسي مهدت الطريق للسباق للفوز بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ [٣٩].

لعب المجتمع المدني دورًا أكبر في انتخابات عام ٢٠١٥ مقارنة بالدورتين الانتخابيتين السابقتين (١٩٩٠ و٢٠١٠) في ظل الحكم العسكري، ومن خلال الاستفادة من الحرية الأكبر التي تمتعت بها حكومة الرئيس (ثين سين) انخرطت منظمات المجتمع المدني في العديد من المجالات المرتبطة بالعملية الانتخابية قبل أشهر وحتى سنوات من يوم الاقتراع، لقد كانوا نشطين للغاية في مجالات مثل تثقيف الناخبين والتحقق من القوائم الانتخابية ومراقبة الانتخابات، كما تعاونوا أيضًا مع السلطات والمنظمات الدولية في أداء تلك المهام ، من ناحية أخرى لم يشكل الناشطون الطلابيون السابقون المشهورون الذين ينتمون إلى منظمات المجتمع المدني شبه السياسية المسماة جيل (٨٨ للسلام والمجتمع) حزبًا للتنافس في 2015، وبدلاً من ذلك قاموا بحملة من أجل "التغيير" من خلال التحالف مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية فضلاً عن القيام بحملات توعية الناخبين[٤٠].

سابعاً : مشكلة المسلمين الروهنجا في إقليم أراكان

تقع منطقة أراكان (راخين حاليا) في غربي بورما، ويفصلها عن دولة بنغلاديش نهر ناف، ويفصلها عن بقية ولايات بورما سلسلة جبال (أراكان يوما) من الشمال والشرق، وهي امتداد لسلسلة جبال هملايا، وتطل جنوبا على خليج البنغال، أي أنها منفصلة تماما جغرافيا عن بورما ـ ميانمار البوذية، ومساحتها: ١٤٢٠٠ ميلا مربعا، ويبلغ عدد سكانها حسب الإحصائيات الأخيرة ٤ملايين نسمة، أغلبهم من المسلمين (الروهينجيا وهم سنيون على مذهب الإمام أبي حنيفة) علما بأن سياسة توطين (طائفة الماغ البوذية) مكان المسلمين التي اتبعتها الحكومة البورمية منذ نصف قرن أدت إلى تساوي نسبة البوذيين مع المسلمين بل زادت هذه النسبة في بعض المدن الرئيسية. تعود أصول المسلمين في المنطقة إلى سلالة شاندرا الهندية، الذين سكنوا

هذه المنطقة، وأسسوا فيها مملكة نحو ٥٨٠ سنة قبل الميلاد، ثم اختلطوا وتزاوجوا بالمسلمين القادمين من البلدان الأخرى على مر العصور كالعرب والمغول والأفغان والهنود والبنغال [٤١] .

اركان دولة اسلامية مستقلة في جنوب شرق اسيا (١٤٣٠-١٧٨٤) امتد حكمها الإسلامي في هذا البلد اكثر من (٣٠٠) عام وتعاقب عليها نحو ٤٨ سلطان مسلما، وفي سنة ١٧٨٤ احتلتها بورما البوذية يعدما ضعفت سيطر المسلمين على السلطة وامتد احتلالها الى ان استعمرها البريطانيون ١٨٢٢ وعندما انسحاب بريطانيا من بالإقليم بعد ما اعلن عن استقلال بورما الحقت أراكان ببورما ضد رغبات اخلها المسلم الروهنجيا ومنذ ذلك اليوم ويقوم البوذيين بحملات قتل ضد المسلمين خلال السنوات ١٩٦٢ و ١٩٧٨ و١٩٧٩ و ١٩٨٢ وفي ١٩٨٨ قاد الجيش حملة ضد المسلمين تسببت بتشريد ٣٠٠ الف مواطن الى بنغلادش ، اما في سنة ١٩٩٤ فقد بلغ عدد الفتى اكثر من ١٠٠٠ الاف مواطن وقد تجددت هذه الحملة في سنة ٢٠١٢[٤٢] التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ، وتهدف لتطوير وإنشاء طرقٍ تجاريةٍ وممراتٍ اقتصادية تربط أكثر من ٦٠ بلداً، وعلى غرار أهمية ميناء سيفاستبول في القرم لروسيا ظهرت أهمية ميناء أراكان في ميانمار على خليج البنغال بالنسبة إلى استراتيجية الصين الجديدة، فالميناء يمنح الصين الوجود الاستراتيجيّ في المياه العميقة للمحيط الهندي، بعد أن كانت دولةً حبيسةً على المحيط الهادئ؛ كما يوفر هذا الممر منفذاً بحرياً للمقاطعات النائية في الجنوب الأوسط للصين على المحيط الهندي، انطلاقاً من ذلك قامت الصين بتوسيع الشراكة الاقتصادية مع بورما للاستفادة من منافذها البحرية لتأمين التدفقات النفطية للصين عبر خليج البنغال، في حال فرض حصارٍ اقتصاديّ على منطقة بحر الصين الجنوبي الذي يشهد توتراتٍ عسكرية مع الولايات المتحدة، هنا يظهر التشابه بين الميناءين سيفاستبول وأركان بالنسبة لروسيا والصين باستراتيجيتهما باتجاه تحولهما نحو القطبية الدولية، هذه الأهمية الحيوية للإقليم الذي يسكنه عرقية الروهينغا ذات الأغلبية المسلمة، حولته إلى نقطة اصطدامٍ جيوبولتكي مع واشنطن [٤٣].

لكن في الحالة الروسية كانت القوة العسكرية الروسية حاسمةً باتجاه استعادة القرم مع وجود أغلبيةٍ سكانيةٍ تؤمن البيئة اللازمة للعودة، بخلاف وعكس الحالة في إقليم راخين؛ حيث تتواجد القوة الصينية العسكرية القادرة على الحسم، ولكن لا تتوفر البيئة الحاضنة لها؛ حيث يقطن الإقليم أقلية الروهينغا المسلمة، وما يجري اليوم من أحداثٍ هيّ مؤسفةٌ بطبيعة الحال تفتح الباب واسعاً لخطط واشنطن المجربّة سابقاً، وهيّ حروب الجيل الرابع عبر استخدام ما يسمى "الجهاديين الإرهابيين"؛ لزعزعة الاستقرار في بورما، ولاحقاً الانقلاب عليهم والتدخل المباشر ضدّهم بذريعة "محاربة الإرهاب"، كما حدث في أفغانستان -مثلاً- وبطبيعة الحال فلديها الكثير

من الأدوات المهزومة التي سحبتهم من سوريا للزجّ بهم في أتون الأحداث الجارية في ميانمار[٤٤].

شاءت الظروف الدولية أن يلعب الموقع الجيوسياسي المهم لـ(ميانمار) في القارة الصفراء دوراً رئيسياً في الاستراتيجية الصينية، سواء من خلال ممرٍ بريٍّ من الصين إلى الخليج العربي والبحر المتوسط، أو من خلال ممرٍ بحريّ يسمح لواردات الصين أن تأتي بعيداً عن الأساطيل الأميركية، ولكن الظروف التاريخية والسياسية لن تسمح للصين بصنع سيناريو القرم الروسيّ المتشابه في الأهمية الجيبولتيكية مع إقليم أراكان وميناءه الحيويّ. وما يعقد الحسابات الصينية أنّ هذا التحديّ الجيبولتيكيّ والتحديّ الاستراتيجيّ الكوريّ سيكونان حاسمين في رسم شكل القوة الصينية حاضراً ومستقبلاً، فنجاحها في ضبط الوضع في الإقليم سلمياً وحلّ الأزمة الكورية سيؤهلها للعب أدوارٍ إقليميةٍ ودوليةٍ حاسمةٍ في الصراعات الدولية، ويسقط الانتقادات الدولية في عدم امتلاكها ثقافة القطبية الدولية وأدواتها وعجزها عن إدارة الأزمات الدولية، ولكنّ فشلها في حلّ أزمة الروهينغا، لاسيما إن اقترن مع فشلٍ دبلوماسيٍّ لأزمة الجزيرة الكورية، سيأتيّ بنتائج عكسيةٍ على الصين، ليس من الناحية الجيبولتيكية فقط، بل سيحول دون بلوغها مرحلة القطب الفاعل دولياً، فالاقتصاد هنا لن يكفي؛ لأنّها ستفقد الثقة الدولية بإمكانياتها السّياسية، فلا أحد يرغب بحصول كوارث نوويةٍ جراء قلّة الخبرة الدولية في التعامل مع الأزمات العسكرية، فكيف لفاقد الشيء أن يعطيه انطلاقاً من فشلها في حلّ أزمةٍ تعني أمنها القوميّ مباشرةً[٤٥].

لا تريد حكومة ميانمار الاعتراف بالمسلمين باعتبار أنهم يقطنون –منذ مئات السنين– هذه الأرض، ومن قبل وصول البورميين البوذيين إليها، ولا تريد في الوقت ذاته منحهم الاستقلال، فقط تريد الأراضي التي يقيمون فوقها، وترحيلهم إلى بنغلاديش المجاورة ، ونتيجة لذلك تجددت أزمة العنف في إقليم "أراكان" ضد مسلمي الروهينجيا، في عام (٢٠١٠م)، ويبدو أن الأمر كان هذه المرة مرتبطًا بمصالح اقتصادية، عقدت من أوضاع الأقلية المسلمة هناك. وما يوكد ذلك هو كشف بعض الأمور التي تؤكد ذلك؛ حيث بدأ إنتاج الغاز الطبيعي من حقل "تشوى" البحري في ميانمار، بتمويل من شركتَيْ "بتروتشاينا" الصينية و"داي وو" الكورية الجنوبية، (يُطلق عليها في العالم العربي اسم "دايو)، باستثمارات قيمتها ٢.٥ مليار دولار.ولعل الاستثمار الصيني في إقليم اراكان خير دليل على عمق أهمية المنطقة، فخلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٥ استثمرت اكثر من ١٠ مليارات دولار لأنشاء خطي انابيب للنفط والغاز وإقامة منطقة اقتصادية في ميناء اراكان، وبعد ظهور أهمية المنطقة تجددت المحاولات البوذية لاضطهاد المسلمين في الإقليم من اجل جبارهم على الهجرة الى بنغلادش المحاذية للإقليم [٤٦] .

الصين لا تدعم خيارات العنف ضد الروهينجيا، وتفضل الحلول السلمية للأمر؛ لحماية استثماراتها من التدخلات الدولية، لذلك تسعى الصين إلى أن تقنع حكومة بنغلاديش باستقبال الروهينجيا لديها، ومنع وصول السلاح لفصيل روهينجي مسلَّح، يحمل اسم "جيش خلاص أراكان"، أو "جيش إنقاذ الروهينجيا" في مسميات أخرى، وهو الذي نفذ قبل مؤخرا هجمات على مصالح أمنية وعسكرية ميانمارية، قتل فيها العشرات [٤٧].

ويعود ذلك إلى أن العنف الحكومي والشعبي الميانماري ضد الروهينجيا، سوف يوفر فرصة لخصوم ومنافسي الصين في آسيا، وفي الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص؛ لضرب المصالح الصينية هناك، باسم حماية حقوق الروهينجيين، الذين يتعرضون لإبادة جماعية. وبالفعل فإن الهند المنافس التقليدي للصين في آسيا، والولايات المتحدة –الخصم التجاري والسياسي الأول للصين على المستوى العالمي–تمارسان ضغوطًا مقابلة على حكومة بنغلاديش؛ لعدم الاستجابة للطلبات الصينية.لذلك فإن الصين تحتفظ باتصالات جيدة مع إيه ماون، رئيس حزب "أراكان" الوطني، الذي يمثل كل أقليات "أراكان"، والروهينجيا منهم، من أجل التوصل إلى حلٍّ سلمي للأزمة[٤٨].

من خلال دراسة الأوضاع العامة في مينامار (بورما سابقاً) ١٩٩٥-٢٠١٥ توصلنا الى جملة من الاستنتاجات المهمة ابرزها :

١- شهدت مينامار في المدة من عام ١٩٩٥-٢٠١٥ تحولات جذرية في مسارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال تحولها من الحكم العسكري إلى الحكم الديمقراطي، ومن التوترات العرقية إلى محاولات التوافق الوطني، شكلت هذه المدة مرحلة هامة في تاريخ البلاد تحت حكم الجنرال سوين وي ومن بعده شهدت ميانمار مدة من القمع وقلة الحريات، ولكن مع تولي حكومة تشو ثين سين الحكم عام ٢٠١١ بدأت البلاد في التحول نحو الديمقراطية .

٢- تم نقل العاصمة في عام ٢٠٠٥ من مدينة (رانجون) الى موقع جديد عرف باسم (نايبيداو) في اثناء مدة الحكم العسكري في مينامار ، والسبب في ذلك لإيجاد موقع ستراتيجي وسط مينامار .

٣- وشهدت ميانمار تحديات عديدة تشمل التوترات العرقية والانتهاكات الحقوقية ، ومع ذلك فإن البلاد تمكنت من إحراز تقدم ملحوظ في بعض المجالات مثل الاقتصاد والتعليم .

٤- تعد المدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٥ مدة حاسمة في تاريخ ميانمار حيث تركت بصمات عميقة على مسارها المستقبلي ورغم الصعوبات والمشاكل الا انها كانت لها تطلعات نحو مستقبل أفضل من اجل التغيير والتقدم .

الهوامش

(١) محمد خميس الزروكة ، اسيا : دراسة في الجغرافية الإقليمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص٣٠٧ .

(١) محمد خميس الزروكة ، اسيا : دراسة في الجغرافية الإقليمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ ، ص٣٠٧ .

(٣)ماجد محي الدين ورشا مجيد منديل ، مقدمة في تاريخ دول جنوب شرق اسيا ، دار الفرات للثقافة والاعلام ، بابل ، ٢٠٢٠ ، ص ١٣ .

(٤) سيف الله حافظ غريب ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

(٧) حسن سبتي الفتلاوي ، اعلان نظام شرق اسيا الجديد والصراع الدولي في الحرب العالمية الثانية ، ص٣٦٠ .

(٨) فايز صالح أبو جابر ، الاستعمار في جنوب شرق اسيا ، دار البشير ، القاهرة، ١٩٨٩ ، ص٦٤ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٧٥ .

(10) Stephen Mc Carth , Ten Years of Chaos in Burma: Foreign Investment and Economic Liberalization under the SLORC-SPDC, 1988 to 1998.Pacific Affairs.Vol. 73, No. 2 Published By: Pacific Affairs, University of British Columbi, (Summer, 2000), p 233.

. 237 , Op .ci t, p Stephen Mc Carth)11(

(12) Ardeth Maung Thawnghmung , Preconditions and Prospects for Democratic Transition in Burma/ Myanmar.Asian Survey.Vol. 43, No. 3.Published By: University of California Press (May/June 2003), pp 443-444.

240 . Op .ci t, p ، Stephen Mc Carth) (13

(14)Rangoon TV Myanmar, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report, East Asia,10 June 1996 ,p18 .

(15)James F. Guyot.Burma in 1996: One Economy, Two Polities.*Asian Survey*, Vol. 37, No. 2, A Survey of Asia in 1996: Part II (Feb., 1997), pp. 188-189.

(١٥) حليمة تواتي ، ازمة الروهنغا في بورما انتكاسة جديدة لمجلس الامن الدولي في المجال الإنساني ، بحوث جامعة الجزائر ، المجلد ١٥ ، العدد١، نشر بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٢ ، ص ٨٨ .

(١٦) تأسست في ولاية كارين في مينامار عام ١٩٩٢ وتعمل في المناطق الريفية في جنوب شرق بورما ، تم ترشيحها مرتين لجائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٠و٢٠٠١ للمزيد ينظر الى : برندان اومالي ،التعليم في مرمى النار ، يونسكو للتعليم ، ٢٠١٠ ،ص ٢٤ .

(١٧) حليمة تواتي ، المصدر السابق ، ص٩٠ .

(18)American Embassy Rangoon, Country Commercial Guide: Burma, Fiscal Year. File N.o.9, 1998, pp.11-13.

(١٩) محي الدين فوزي واحمد اسعد الطاهر ، بورما بين الشرق والغرب ، مجموعة كتب سياسية ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٤.

(20)Alexander Downer, "A Start to Set Burmese on the Road to Human Rights," IHT, August 23,1999 ,p18 .

(21) Antony Davis, "China's Shadow," Asiaweek, May 28, 1999, p.30 .

(٢٢) محي الدين فوزي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٢٣) بركريت ماكميلان ، بورما (تحدي التغير في مجتمع منقسم) ، ت : بيتر كاري ، ٢٠٠٠، ص١٢٢.

(25)Antony Davis, Op .ci t, p.40.

(٢٥) مسلمو بورما ، مرصد الازهر باللغات الأجنبية ، فبراير ٢٠١٦ ، ص١٤ .

(27)Kyaw Yin Hlaing.Burma in 2003: *Frustration and Despair?.Asian Survey*, Vol. 44, No. 1 (January/February 2004), pp. 87-88.

(٢٧) مسلمو بورما ، المصدر السابق ، ص١٥ .

،(29) Stephen McCarthy, Burma and Asean , Estranged Bedfellows.*Asian Survey*, Vol. 48, No. 6 (November/December 2008),p911.

Stephen McCarthy Op.cit.p.130 .)30(

(٣٠) محي الدين فوزي ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٣١) محي الدين فوزي ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

(33)Stephen McCarthy ,Op.cit.p.132 .

(٣٣) احمد محمد كامل ، تجارب من الماضي ، حروف للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٢٠ ، ص٨٠ .

(35)Saw Yan Naing , "Burmese Ceasefire Breaks Down," Irrawaddy , August 28, p20.

.

Ibid, p31) 36(

(٣٦) احمد محمد كامل ، المصدر السابق ، ص٨٢ .

Op. cit ,p175. David I,) (39

(٣٨) احمد محمد كامل ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

(41)Ian Holliday , Myanmar in 2012: Toward a Normal State ,*Asian Survey*, Vol. 53, No. 1 (January/February 2013), pp 93-94.

(42)Ibid ,p98 .

(٤٣) فايز صالح أبو جابر ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٤٤) ماجد محي الفتلاوي ، المصدر السابق ، ص١٩٢ .

(٤٥) احمد صباح الخير رزق الله ، الصراع الديني والعرقي (الروهنجا المسلمين في دولة مينامار) ، مجلة الدراسات العربية ، جامعة المنيا ، المجلد ٤ ، العدد٣٨، تموز ، ٢٠٠٨ ، ص١٧٦ .

(٤٦) ميسون منصور محمد علي ، الاعتداءات البورمية المتكررة على الأقلية المسلمة (الروهنجا) في بورما (١٩٤٨-٢٠١٢) ، مجلة حوليات ادأب عين شمس ،كلية الآداب ، المجلد ٤٦ ، العدد ١٢ ، تشرين الثاني ، ٢٠١٨ ،ص ١٤٢ .

(٤٧) احمد صباح الخير رزق ، المصدر السابق ، ص١٧٨ .

(٤٨) ميسون منصور ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

(٥٠) وقاء لطفي ، الروهنجا معضلة تبحث عن حل ، مجلة الديمقراطية ، جامعة ٦ أكتوبر ، المجلد ١٧ ، العدد ٦٨ ، كانون الأول ، ٢٠١٧ ، ص١٤٧ .

قائمة المصادر

اولاً : الرسائل والاطاريح

١- سيف الله حافظ غريب ، واقع الثقافة الإسلامية في بورما (دراسة تحليلية) ، رسالة ماجستير ، كلية الدعوة واصول الدين ، جامعة ان القرى ، السعودية ، ٢٠١٥ .

ثانياً : الكتب العربية والمعربة

١-محمد خميس الزروكة ، اسيا : دراسة في الجغرافية الإقليمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢.

٢-ماجد محي الدين ورشا مجيد منديل ، مقدمة في تاريخ دول جنوب شرق اسيا ، دار الفرات للثقافة والاعلام ، بابل ، ٢٠٢٠ .

٣-حليمة تواتي ، ازمة الروهنغا في بورما انتكاسة جديدة لمجلس الامن الدولي في المجال الإنساني ، بحوث جامعة الجزائر ، المجلد ١٥ ، العدد١، نشر بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٢.

٤-برندان اومالي ،التعليم في مرمى النار ، يونسكو للتعليم ، ٢٠١٠ .

٥-محي الدين فوزي واحمد اسعد الطاهر ، بورما بين الشرق والغرب ، مجموعة كتب سياسية ، ١٩٩٩ .

٦-بركريت ماكميلان ، بورما (تحدي التغير في مجتمع منقسم) ، ت : بيتر كاري ، ٢٠٠٠ .

٧-مسلمو بورما ، مرصد الازهر باللغات الأجنبية ، فبراير ٢٠١٦ .

٨-احمد محمد كامل ، تجارب من الماضي ، حروف للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٢٠.

٩-حسن سبتي الفتلاوي ، اعلان نظام شرق اسيا الجديد والصراع الدولي في الحرب العالمية الثانية .

١٠-فايز صالح أبو جابر ، الاستعمار في جنوب شرق اسيا ، دار البشير ، عمان ، ١٩٩١ .

ثالثاً : الكتب الأجنبية

(1)Stephen Mc Carth , Ten Years of Chaos in Burma: Foreign Investment and Economic Liberalization under the SLORC-SPDC, 1988 to 1998.Pacific Affairs.Vol. 73, No. 2 Published By: Pacific Affairs, University of British Columbi, (Summer, 2000) .

(2) Ardeth Maung Thawnghmung , Preconditions and Prospects for Democratic Transition in Burma/ Myanmar.Asian Survey.Vol. 43, No. 3.Published By: University of California Press (May/June 2004.

(3)James F. Guyot.Burma in 1996: One Economy, Two Polities.Asian Survey, Vol. 37, No. 2, A Survey of Asia in 1996: Part II (Feb., 1997) .

(4) Antony Davis, "China's Shadow," Asiaweek, May 28, 1999.

(5) Stephen McCarthy, Burma and Asean , Estranged Bedfellows.Asian Survey, Vol. 48, No. 6 (November/December 2008).

(6) David I, Steinberg .MYANMAR IN 2010: The Elections Year and Beyond Southeast Asian Affairs, (2011).

(7)Ian Holliday , Myanmar in 2012: Toward a Normal State ,Asian Survey, Vol. 53, No. 1 (January/February 2013) .

رابعاً : التقارير السنوية

(1) Rangoon TV Myanmar, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report, East Asia,10 June 1996 .

(2) Kyaw Yin Hlaing.Burma in 2003: Frustration and Despair?.Asian Survey, Vol. 44, No. 1 (January/February 2004) .

(3) Saw Yan Naing , "Burmese Ceasefire Breaks Down," Irrawaddy , August 28.

خامساً : الصحف والمجلات

١- احمد صباح الخير رزق الله ، الصراع الديني والعرقي (الروهنجا المسلمين في دولة مينامار) ، مجلة الدراسات العربية ، جامعة المنيا ، المجلد ٤ ، العدد٣٨، تموز ، ٢٠٠٨ .

٢-ميسون منصور محمد علي ، الاعتداءات البورمية المتكررة على الأقلية المسلمة (الروهنجا) في بورما (١٩٤٨-٢٠١٢) ، مجلة حوليات ادأب عين شمس ،كلية الآداب ، المجلد ٤٦ ، العدد ١٢ ، تشرين الثاني ، ٢٠١٨ .

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١

٣-وقاء لطفي ، الروهنجا معضلة تبحث عن حل ، مجلة الديمقراطية ، جامعة ٦ أكتوبر ، المجلد ١٧ ، العدد ٦٨ ، كانون الأول ، ٢٠١٧ .

List of Sources

First: Theses and Dissertations

1- Saifullah Hafiz Gharib, The Reality of Islamic Culture in Burma (An Analytical Study), Master's Thesis, College of Da'wah and Fundamentals of Religion, University of Al-Qura, Saudi Arabia, 2015.

Second: Arabic and Translated Books

1- Muhammad Khamis Al-Zaruka, Asia: A Study in Regional Geography, Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'iyah, Alexandria, 1992.
2- Majid Muhi Al-Din and Rasha Majid Mandil, An Introduction to the History of Southeast Asian Countries, Dar Al-Furat for Culture and Media, Babylon, 2020.
3- Halima Tuwati, The Rohingya Crisis in Burma: A New Setback for the UN Security Council in the Humanitarian Field, University of Algiers Research, Volume 15, Issue 1, published on 12/5/2021.
4- Brendan O'Malley, Education in the Line of Fire, UNESCO Education, 2010. 5. Muhyiddin Fawzi and Ahmad Asaad Al-Tahir, Burma Between East and West, a collection of political books, 1999.
6. Birgit Macmillan, Burma (The Challenge of Change in a Divided Society), trans. Peter Carey, 2000.
7. Burmese Muslims, Al-Azhar Observatory for Foreign Languages, February 2016.
8. Ahmad Muhammad Kamil, Experiences from the Past, Huroof Publishing and Distribution, Beirut, 2020.
9. Hassan Sabti Al-Fatlawi, The Declaration of the New East Asian Order and the International Conflict in World War II.
10. Fayez Saleh Abu Jaber, Colonialism in Southeast Asia, Dar Al-Basheer, Amman, 1991.

Third: Foreign books

(1)Stephen Mc Carth, Ten Years of Chaos in Burma: Foreign Investment and Economic Liberalization under the SLORC-SPDC, 1988 to 1998.Pacific Affairs.Vol. 73, No. 2 Published By: Pacific Affairs, University of British Columbia, (Summer, 2000).
(2) Ardeth Maung Thawnghmung, Preconditions and Prospects for Democratic Transition in Burma/ Myanmar.Asian Survey.Vol. 43, No. 3.Published By: University of California Press (May/June 2004.
(3)James F. Guyot.Burma in 1996: One Economy, Two Polities.Asian Survey, Vol. 37, No. 2, A Survey of Asia in 1996: Part II (Feb., 1997).
Antony Davis, "China's Shadow," Asiaweek, May 28, 1999. ((4
(5) Stephen McCarthy, Burma and Asean, Estranged Bedfellows.Asian Survey, Vol. 48, No. 6 (November/December 2008).
(6) David I, Steinberg. MYANMAR IN 2010: The Elections Year and Beyond Southeast Asian Affairs, (2011).

(7)Ian Holliday, Myanmar in 2012: Toward a Normal State, Asian Survey, Vol. 53, No. 1 (January/February 2013).

Fourth: Annual Reports

(1) Rangoon TV Myanmar, in Foreign Broadcast Information Service, Daily Report, East Asia, June 10, 1996.

(2) Kyaw Yin Hlaing. Burma in 2003: Frustration and Despair? Asian Survey, Vol. 44, No. 1 (January/February 2004).

(3) Saw Yan Naing, "Burmese Ceasefire Breaks Down," Irrawaddy, August 28.

Fifth: Newspapers and Magazines

1- Ahmed Sabah Al-Khair Rizkallah, Religious and Ethnic Conflict (The Rohingya Muslims in Myanmar), Journal of Arab Studies, Minia University, Vol. 4, No. 38, July 2008.

2- Maysoun Mansour Muhammad Ali, Attacks The repeated Burmese persecution of the Muslim minority (Rohingya) in Burma (1948-2012), Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University, Vol. 46, No. 12, November 2018.

3- Wafaa Lotfy, The Rohingya: A Dilemma in Search of a Solution, Journal of Democracy, 6th of October University, Vol. 17, No. 68, December 2017.